

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار الحكم باسم

حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبدالله بن الحسين المعظم

رقم القضية: ٢٠٠٠/١٣٢٨

رقم القرار :

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد اديب الجلامدة.

وعضوية القضاة السادة

اسماعيل العمري ، عبد الرحمن البنا ، محمد المحاميد ، جهز الهلسه

المميز : مساعد المحامي العام المدني بالاضافة لوظيفته.

المميز ضدها: سميره انضوني خليل طوباسي/وكيلها المحامي اسامه شاهين.

بتاريخ ٢٠٠٠/٤/٢ قدم هذا التمييز للطعن بالقرار الصادر عن محكمة استئناف عمان رقم ٢٠٠٠/٧١ بتاريخ ٢٠٠٠/٣/١٣ والمتضمن رد الاستئناف وتصديق القرار البدائي المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق عمان رقم ٩٨/٣٤٢ تاريخ ٩٩/٩/٢٦ والقاضي بتصحيح اسم المدعيه في قيود دائرة الاراضي والمساحة وسند التسجيل الصادر عنها باسم المدعيه ليصبح سميره أنضوني خليل طوباسي بدلاً من سميره انطون طوباسي.

وتتلخص اسباب التمييز بما يلي:

١- القرار المميز مخالف للقانون ولم تقدم أية بينة قانونية تدحض بينة الخزينة الرسمية والتي لايقبل الطعن فيها الا بالتزوير.

٢- اخطأت المحكمة بالنتيجة التي توصلت اليها خلافاً للواقع والقانون .

لهذين السببين يطلب المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً.

القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد ان واقعة هذه الدعوى تتلخص في ان المدعيه(المميز ضدها) تملك قطعة الارض رقم ٢٧٨ من حوض المعادي رقم ١١ من اراضي ابوعلندا ، وان اسم المدعيه قد ورد في سند التسجيل العائد لهذه القطعة سميره انطون طوباسي بدلاً من اسمها الكامل والصحيح هو سميره انضوني خليل طوباسي ، وان الجهة المختصة رفضت تصحيح هذا الخطأ مما حدا بها لاقامة هذه الدعوى لدى محكمة بداية حقوق عمان لاجراء التصحيح المطلوب وفق ما قدمته من بينات.

نظرت محكمة الدرجة الاولى الدعوى وقررت بتاريخ ٩٩/٩/٢٦ بموجب قرارها رقم ٩٨/٣٤٢ الحكم بتصحيح اسم المدعيه في قيود دائرة الاراضي والمساحة وسند التسجيل الصادر عنها باسم المدعيه بحيث يصبح اسم المدعيه سميره انضوني خليل طوباسي وليس كما ورد بسند التسجيل دون الحكم بأية رسوم او مصاريف او اتعاب محاماه.

بتاريخ ٩٩/١٠/١٧ طعن مساعد المحامي العام المدني بهذا الحكم البدائي لدى محكمة استئناف عمان التي اصدرت قرارها المميز رقم ٢٠٠٠/٧١ تاريخ ٢٠٠٠/٣/١٣ والقاضي ببرد الاستئناف وتصديق القرار المستأنف .

لم يرتض المميز بحكم محكمة الاستئناف حيث طعن فيه تمييزا لدى محكمتنا للسببين اللذين اوردهما في لائحة التمييز.


وفي الرد على سببي التمييز المنصيين على تخطئة محكمة الاستئناف بالنتيجة التي توصلت اليها واعتمادها للبينة المقدمة في الدعوى نجد انه وان كانت قيود دائرة الاراضي من القيود الرسمية التي لا يطعن فيها الا بالتزوير الا ان الخطأ الوارد فيها جائز تصحيحه بدعوى تقام لدى محكمة البداية المختصة بنظر دعاوى تصحيح الاسم الوارد في أي قيد من القيود الرسمية الخارجة عن نطاق قيود الاحوال المدنية، وحيث انه من الثابت في البينة المقدمة ومنها قيود دائرة الاحوال المدنية ان اسم المدعيه الصحيح هو سميره انضوني خليل طوباسي وليس كما ورد خطأ في سند التسجيل موضوع الدعوى .

وحيث ان المادة /١٢ من قانون الاحوال المدنية رقم ٣٤ لسنة ٧٣ قد نصت على اعتبار السجلات بما تحويه من بيانات والصور المستخرجة عنها حجة بصحتها ما لم يثبت عكسها او بطلانها او تزويرها بحكم قضائي فعلية يكون اعتماد المحكمة لهذه البينة والبيانات الاخرى المؤيدة لها للدلالة على الاسم الصحيح متفقاً واحكام القانون مما يقتضي رد سببي التمييز.

لهذا نقرر رد التمييز وتأييد القرار المميز.

قراراً صدر بتاريخ ٢٠ رجب سنة ١٤٢١هـ الموافق ١٧/١٠/٢٠٠٠م

القاضي المترئس



عضو



عضو



رئيس الديوان



دقق

م.غ